

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

وتزويج إماميهما والسفر بمالهما .  
قوله وتزويج إماميهما .  
هذا الصحيح من المذهب .  
قال في المغني و الشرح : له تزويج إماميهما إذا وجب تزويجهن بأن يطلبن ذلك أو يرى المصلحة فيه وقطعا به .  
قال في الفروع و الرعاية الكبرى : له ذلك على الأصح جزم به في الهداية و المذهب و الخلاصة و الرعاية الصغرى و الحاويين و الوجيز وغيرهم .  
وعنه : لا يجوز ذلك .  
وعنه : يجوز لخوف فساد و إلا لم يجز .  
فائدة : العبيد في ذلك كالإماء خلافا ومذهبا على الصحيح من المذهب .  
وعنه : لا يزوج الأمة وإن جاز تزويج العبد لتأكد حاجته إليها .  
قلت : يحتمل العكس لرفع مؤنتها وحصول صداقها بخلاف العبد .  
قوله والسفر بمالهما .  
إذا أراد الولي السفر بمالهما فلا يخلو : إما أن يسافر به لتجارة أو غيرها .  
فإن سافر بخ لتجارة جاز لا أعلم فيه خلافا وجزم به في المغني و الشرح و الكافي وغيرهم لكن لا يتجز إلا في المواضع الآمنة .  
وحمل الشارح و ابن منجا كلام المصنف عليه .  
وإن سافر به لغير التجارة مثل أن يعرض له سفر : جاز على الصحيح من المذهب وهو ظاهر كلام المصنف وصاحب الهداية و المذهب و الخلاصة و المستوعب و المحرر و الوجيز و الفائق وغيرهم وقدمه في الفروع .  
وقال القاضي في المجرد : ولا يسافر به وجزم به في الكافي و المغني و الشرح .  
وظاهر كلامه في الفروع : إجراء الخلاف في ذلك فإنه قال : ولد السفر بماله خلافا للمجرد و المغني و الكافي .  
وليس بمراد لأنه قطع في الكافي و المغني بجواز السفر به للتجارة ومنع من السفر لغيرها